



الوكيل المساعد للاتصالات يترأس الاجتماع الـ32

لجنة وكلاء وزارات البريد والاتصالات بدول التعاون

والمشروعات ذات الأثر المباشر، ووضع أطر واضحة للتنفيذ، بما يعزز التكامل بين دول المجلس ويواكب الاحتياجات والتطورات المستقبلية في قطاعي البريد والاتصالات. وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات والمبادرات المدرجة على جدول الأعمال، والاستجابة لاحتياجات دول المجلس، وتبادل الخبرات والتجارب، ومواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاعان. وفي هذا السياق، أوضح الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة الوكيل المساعد للاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات، أعمال الاجتماع الـ32 للجنة وكلاء وزارات البريد والاتصالات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة الدكتور خالد الحيدان، الوكيل المساعد للبريد، وتيسال الخبرات والتجارب، ومواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاعان. وفي هذا السياق، أوضح الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة أن ما يشهده قطاعا البريد والاتصالات من تطورات متسارعة، وتغير في احتياجات المستفيدين، وتوسع في الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية، يؤكد أهمية مواصلة التنسيق والتكامل بين دول المجلس والاستفادة من الخبرات والتجارب المشتركة، بما يعزز كفاءة الخدمات وجودتها. كما أكد أهمية مواصلة العمل على تطوير المبادرات الخليجية المشتركة والانتقال بها إلى مراحل التنفيذ، من خلال تحديد الأولويات



يقدم عروضاً تمويلية حصرية ومكافآت نقدية للعملاء حتى نهاية العام..

بنك البركة الإسلامي يشارك في مؤتمر ومعرض

الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026

عروضنا المصاحبة للمؤتمر على توفير مزايا تنافسية وخيارات تمويلية متنوعة، بما يعزز تجربة عملائنا ويمنحهم مزيداً من المرونة في تلبية احتياجاتهم». ويغسل المؤتمر منصة مهمة للتواصل المباشر مع العملاء والتعريف بحلولنا التمويلية والمزايا التي نقدمها، كما يجسد التزامنا بمواصلة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير قطاع الإسكان وتوفير خيارات تمويلية مناسبة للمواطنين». وتأتي مشاركة بنك البركة الإسلامي في مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، في إطار التزامه الراسخ بدعم المبادرات الإنسانية الوطنية، وتعزيز حضوره في قطاع التمويل السكني، وتوفير حلول ومزايا مصرفية تلبي احتياجات العملاء وتدعم تطلعاتهم نحو تمكك السكن المناسب. ويعد بنك البركة الإسلامي من أبرز المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، وتُجسد منذ تأسيسه عام 1984 في تحقيق نتائج متميزة في خدماته المصرفية الموجهة للأفراد والشركات. كما يُعد من البنوك الرائدة التي بادرت بالمشاركة مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان في تقديم مختلف برامج التمويل الإسكاني منذ إنطلاقها عام 2014، ويواصل تقديم حلول مصرفية وتمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز مكانته بصفته شريكاً فاعلاً في دعم المبادرات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة والتميز في خدمة العملاء.

أعلن بنك البركة الإسلامي، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، مشاركته في مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، المقرر إقامته خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض بالصخير، حيث سيقدّم البنك مجموعة من العروض التمويلية والمزايا الحصرية للعملاء، والتي تستمر حتى نهاية العام. وتشمل العروض معدلات ربح تنافسية وحصرية، والإعفاء من الرسوم المصرفية، وتوفير غطاء تأمين للحريق، إلى جانب فترة سماح اختيارية تصل إلى 12 شهراً، فضلاً عن إتاحة تمويلات تمكّن قفرتها إلى 30 عاماً، مع إمكانية الاستفادة من التمويل حتى سن 75 عاماً، بما يوفر للعملاء مزيداً من المرونة في تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم السكنية. كما يتيح البنك للعملاء فرصة الاستفادة من مكافآت نقدية عند التنفيذ والدخول في السحب على جائزة نقدية كبرى في نهاية العام ضمن الحملة المصاحبة للعروض التمويلية، وذلك وفقاً للشروط والأحكام المعتمدة. ويهذه المناسبة، صرح مازن ضيف، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البركة الإسلامي، قائلاً: «تعكس مشاركتنا في مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي حرص بنك البركة الإسلامي على مواصلة تقديم حلول تمويلية مرنة تلبي احتياجات المواطنين وتدعم تطلعاتهم السكنية». وقد حرصنا من خلال

بنك البحرين الإسلامي الراعي البلاتيني لمؤتمر

ومعرض الابتكار في السكن الاجتماعي 2026

مجلسية أخرى إلى بنك البحرين الإسلامي إمكانية الحصول على مبلغ نقدي إضافي، بما يوفر لهم مرونة أكبر وخيارات أوسع تناسب احتياجاتهم. وفي هذا الصدد، صرّح السيد فيصل العبدالله الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين الإسلامي قائلاً: «تأتي مشاركتنا في هذا الحدث المرموق لتعكس حرصنا على المساهمة في توفير حلول تمويلية ميسرة مرنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تُسهّم في تمكين الأسر البحرينية من اقتناء وحدات ملائمة لهم. نحن نتطلع لإثراء شراكتنا الاستراتيجية مع



○ فيصل العبدالله.

في حساب تجوري الإسلامي، وإضافة 5,000 نقطة ضمن برنامج مكافآت الإسلامي، إلى جانب إتاحة خيارات التمويل العقاري لأصحاب الأعمال الحرة. ويتيح البنك كذلك للزبائن الراغبين في تحويل تمويلهم العقاري من مصارف

والتخطيط العمراني وبنك الإسكان، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأكيداً لالتزامه المستمر بدعم قطاع السكن الاجتماعي وتوفير حلول تمويلية ميسرة ومرنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقدم بنك البحرين الإسلامي خلال المعرض مجموعة من العروض والتسهيلات للمستفيدين من البرامج والمبادرات الإسكانية، بما في ذلك مزايا، ومزايا الفئة المستحددة، وتسهيل، وتسهيل، وبرنامج الضمان المشترك. كما تشمل العروض فترة سماح تصل إلى عام واحد، وإيداع 200 دينار بحريني

أعلن بنك البحرين الإسلامي (BisB)، البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية المبتكرة والمبسطة في مملكة البحرين، مشاركته راعياً بلاطينياً للعام الثاني على التوالي في مؤتمر ومعرض الابتكار في السكن الاجتماعي 2026، المقام تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في مركز البحرين العالمي للمعارض خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2026. وتأتي مشاركة البنك في النسخة الثانية من المؤتمر، التي تنظمها وزارة الإسكان

في لقاء استعرض مرونة استخدام العمالة الأجنبية وتطوير أداة «التقييم الذاتي» لأصحاب العمل

سوق العمل وغرفة البحرين تستعرضان مستجدات استخدام العمالة الأجنبية

نبراس طالب: استمرار مراجعة الأدوات التنظيمية لسوق العمل



في إطار التعاون والتنسيق المستمر بين هيئة تنظيم سوق العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين، عُقد لقاء مشترك للتعريف بالمستجدات التنظيمية المتعلقة باستخدام العمالة الأجنبية، واستعراض قرار رقم (2) لسنة 2026 بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (76) لسنة 2008، وما يوفره من مرونة لأصحاب الأعمال في إدارة احتياجاتهم من القوى العاملة، وفق الضوابط والاشتراطات القانونية المنظمة، وبما يساهم في دعم استمرارية الأعمال وتعزيز كفاءة سوق العمل.

وشهد اللقاء إعلان تطوير أداة «التقييم الذاتي» وهي مبادرة لمساعدة أصحاب العمل على تقييم مدى التزامهم بالاشتراطات التنظيمية والقانونية، كما تم مناقشة آليات الاستفادة من القرار والإجابة عن استفسارات أصحاب الأعمال، إلى جانب تبادل الملاحظات حول احتياجات القطاع الخاص والتحديات المرتبطة بسوق العمل، في إطار الحرص المشترك على تعزيز التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال وتطوير حلول تنظيمية أكثر مرونة وكفاءة.

وأكد نبراس طالب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، أن الهيئة حرصت على مراجعة وتطوير الأدوات التنظيمية لسوق العمل، بما يساهم في استمرار نمو سوق العمل ودعم استدامة الأنشطة الاقتصادية والارتفاع ببيئة العمل.

وأعلن تطوير أداة «التقييم الذاتي»، موضحاً أنها تأتي في إطار جهود الهيئة لتعزيز الوعي بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، ومساعدة أصحاب العمل على الوفاء على مدى التزام منشاتهم بها، بما يساهم في معالجة أي ملاحظات وتجنب المخالفات قبل وقوعها.

ولفت إلى أنه يمكن لأصحاب العمل إجراء التقييم الذاتي بكل سهولة ويسر من خلال الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم سوق العمل.

كما تحدث عن تنظيم استخدام العمالة الأجنبية المصرح لها، مشيراً إلى أن القرار يتيح لأصحاب العمل

مرونة أكبر في استخدام العامل الأجنبي في منشأة أخرى مملوكة له أو تابعة للمجموعة ذاتها، في المهن المصرح بها فقط وفقاً لاحتياجات وطبيعة العمل، كما يتيح للعامل الأجنبي الذي يعمل لدى صاحب عمل مصرح له باستخدامه أن يعمل مدة ثلاثة أشهر لدى صاحب عمل آخر، وذلك وفقاً للضوابط المحددة في القرار.

وأكد أن هذه الإجراءات تساعد أصحاب العمل على الاستفادة من العمالة التي لديهم بصورة أكثر مرونة، وتلبي احتياجات المنشآت وفقاً لطبيعة ومتطلبات النشاط.

وبيّن أن هذه الإجراءات تعكس جانباً من جهود الهيئة في التنسيق والتعاون والتشاور مع الجهات ذات الصلة عند تطوير الأطر التنظيمية لسوق العمل، مؤكداً أن مشاركة الهيئة في هذا اللقاء مع غرفة تجارة وصناعة البحرين تأتي في إطار تعزيز التعاون والتنسيق مع الغرفة لما تضطلع به من دور بارز في تمثيل القطاع التجاري في مملكة البحرين، وبما يساهم في التعرف على احتياجات أصحاب العمل والاستفادة من مرئياتهم في تطوير الخدمات والأدوات التنظيمية.

من جانبه، أشاد يوسف صلاح الدين، النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالقرار الصادر من هيئة تنظيم سوق العمل،

مؤكداً أنه يمثل خطوة إيجابية في مسار تطوير سوق العمل وتعزيز مرونته بما يواكب احتياجات القطاع الخاص والمتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، ويوفر للمنشآت خيارات أوسع في إدارة مواردها البشرية والاستجابة لمتطلباتها التشغيلية، بما يدعم استمرارية الأعمال ويرفع مستويات الكفاءة والإنتاجية، وخصوصاً أن هذا القرار يتم بين أطراف العمل.

وأشار صلاح الدين إلى أن تعزيز كفاءة الاستفادة من القوى العاملة المتاحة في سوق العمل من شأنه مساعدة المؤسسات، ولا سيما المنشآت التي تعمل ضمن مجموعات تجارية أو تمتلك أكثر من منشأة، على توزيع مواردها البشرية وفق احتياجاتها الفعلية، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة التشغيل وتنافسية القطاع الخاص.

وأوضح أن مواصلة تطوير التشريعات المنظمة لسوق العمل، مع الحفاظ على التوازن بين احتياجات أصحاب الأعمال وحقوق العمال، تمثل عنصراً مهماً في تعزيز جاذبية بيئة الأعمال، ممكناً جهود هيئة تنظيم سوق العمل في تطوير أنظمتها وإجراءاتها والتفاعل مع احتياجات مجتمع الأعمال.

وفنّ صلاح الدين تعاون هيئة تنظيم سوق العمل وتفاعلها المستمر

مع القطاع الخاص، مؤكداً أهمية مواصلة تعزيز الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق التوازن بين احتياجات أصحاب الأعمال وحقوق العمال. ويساهم في تطوير بيئة العمل وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ودعم مساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، معرباً عن تطلعه إلى أن يساهم اللقاء في توضيح المستجدات والإجابة عن استفسارات أصحاب الأعمال.

بدوره، أكد عيسى مرا، مدير إدارة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين، أن القرار يكتسب أهمية خاصة بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى تفاوت احتياجاتها التشغيلية وتغيرها وفق طبيعة النشاط وحجم الأعمال، مشيراً إلى أن المرونة التي يوفرها القرار تمنح هذه المؤسسات خيارات إضافية لإدارة مواردها البشرية والتعامل مع الاحتياجات المؤقتة بكفاءة أكبر، من دون تحميلها أعباء تشغيلية طويلة الأجل، بما يدعم استمراريته وقدرتها على النمو والتوسع.

وقال مرا: إن المرونة التي توفرها المستجدات التنظيمية تساهم في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستجابة بصورة أسرع للتغيرات في حجم الطلب وطبيعة النشاط والاحتياجات التشغيلية، بما يساعدها على الاستخدام الأكثر كفاءة لمواردها والحفاظة على استقرار أعمالها. وأشار إلى أهمية تعريف أصحاب الأعمال بالآليات تطبيق القرار وضوابطه والإجراءات المرتبطة به، بما يضمن الاستفادة منه بصورة صحيحة ومنظمة ويحفظ حقوق مختلف الأطراف، مؤكداً استعداد غرفة البحرين للتعاون مع هيئة تنظيم سوق العمل في تعزيز وعي مجتمع الأعمال بالمستجدات والقرارات التنظيمية ذات الصلة.

تحت مظلة واحدة، ما يُتيح لنا استعراض أبرز مشاريع المخطط الرئيسي. ويأتي إطلاق قسائم الزهدة ليعزز حضور ديار المحرق ضمن هذه المنظومة، ويتيح للزوار فرصة الاطلاع على أحد خياراتنا الجديدة في الجزر الشمالية، بما يلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم السكنية». ويتمتع مشروع الزهدة بموقع استراتيجي ضمن المخطط الرئيسي لديار المحرق بجوار مشروع سهيل، حيث يتميز بسهولة الوصول إلى أبرز الوجهات والمرافق في الجزر الشمالية، بما في ذلك مجمع

مربعا، وبأسعار تبدأ من 77,662 دينارا بحرينيا. كما قدمت عرضاً خاصاً لـزوار المعرض، وهو ما يأتي في إطار حرصها على توفير خيارات متنوعة تلبي تطلعات المواطنين الباحثين عن فرص مناسبة لبناء منازلهم ضمن مجتمعات سكنية متكاملة. وبهذه المناسبة، صرّح المهندس أحمد علي العمادي الرئيس التنفيذي لديار المحرق قائلاً: «يسعدنا أن نشهد هذا الإقبال اللافت خلال اليوم الأول من المؤتمر، الذي يوفر منصة تجمع نخبة من الجهات المعنية بقطاع السكن الاجتماعي

شهدت ديار المحرق، الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري بمملكة البحرين، إقبالاً لافتاً على جناحها بمؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، الذي يُعقد النسخة الثانية منه تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

وضمن إطار مشاركتها في اليوم الأول من هذا الحدث، كشفت ديار المحرق عن طرح قسائم سكنية جديدة ضمن مشروع الزهدة بالجزر الشمالية، تتراوح مساحاتها بين 240 و371 متراً

مربعاً، وبأسعار تبدأ من 77,662 دينارا بحرينيا. كما قدمت عرضاً خاصاً لـزوار المعرض، وهو ما يأتي في إطار حرصها على توفير خيارات متنوعة تلبي تطلعات المواطنين الباحثين عن فرص مناسبة لبناء منازلهم ضمن مجتمعات سكنية متكاملة. وبهذه المناسبة، صرّح المهندس أحمد علي العمادي الرئيس التنفيذي لديار المحرق قائلاً: «يسعدنا أن نشهد هذا الإقبال اللافت خلال اليوم الأول من المؤتمر، الذي يوفر منصة تجمع نخبة من الجهات المعنية بقطاع السكن الاجتماعي

